

Distr.
GENERAL

S/1998/876
22 September 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه رسالة موجهة من صاحب السعادة ولفغانغ شوسيل، نائب مستشار النمسا ووزير الخارجية الاتحادي للنمسا، إلى سعادتكم بصفتكم رئيسا لمجلس الأمن.

وأكون ممتنا إذا تكرمتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إرنست سوشاريبا

السفير

الممثل الدائم للنمسا

لدى الأمم المتحدة

مرفق

رسالة مؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من نائب مستشار النمسا ووزير الخارجية الاتحادي للنمسا

يسعدني أن أكتب إليكم بصفتي رئيسا لمجلس وزراء الاتحاد الأوروبي.

وبمناسبة اجتماع مجلس الأمن على المستوى الوزاري يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد من جديد تقديره العميق للأمين العام للأمم المتحدة لتقريره الذي قدمه بشأن "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها" الوارد في الوثيقة S/1998/318 (A/52/871) المؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨. ويقدر الاتحاد الأوروبي بالغ التقدير النهج الكلي المتبع في هذا التقرير، وتركيزه أساسا على الأمن البشري والتنمية البشرية. وإذ يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى مناقشة متعمقة لمختلف الجوانب التي يثيرها التقرير في كل محفل من محافل الأمم المتحدة، فإنه يود أن يبدي الملاحظات التالية على المجالات التي تقع في نطاق اختصاص مجلس الأمن.

إن الاتحاد الأوروبي ملتزم كل الالتزام بانتهاج سياسة فعالة لمنع وقوع النزاعات وحلها، مع التركيز على منع نشوب النزاعات العنيفة في مرحلة مبكرة فضلا عن بناء السلام في أعقاب النزاع بالاستعانة بجميع الأدوات السياسية المتاحة. وهذه الأهداف مبينة في الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي من منع وقوع النزاعات في أفريقيا وحلها، ويكملها الموقف الموحد للاتحاد الأوروبي من حقوق الإنسان، وصلاحيات الحكم، والديمقراطية، وسلطان القانون في أفريقيا. وصلاحيات الحكم، بما فيه احترام حقوق الإنسان وسلطان القانون، من العناصر الحيوية لتهيئة بيئة معززة لمقومات المحافظة على السلام الدائم القائم على الأمن البشري والتنمية البشرية ومشجعة للنمو الاقتصادي. ولا بد من إكمال الإنذار المبكر بالاضطلاع بالعمل المبكر، من قبيل الجهود الدبلوماسية الجيدة التركيز التي تبدأ في المراحل الأولى للآزمات الأخذ في الظهور فضلا عن تقديم المساعدة الإنسانية والمعونة الإنمائية، بوصفها عناصر أصيلة في أي إجراء مبكر. والاتحاد الأوروبي هو أكبر الجهات المانحة للمعونة الإنسانية والمصدر الرئيسي في العالم للمساعدات الإنمائية لأفريقيا. ونحن نؤيد تماما دعوة الأمين العام إلى المزيد من التنسيق في توفير المساعدات الإنسانية، التي يتعين أن تتسق بشكل كامل مع الأنشطة الأوسع نطاقا التي تضطلع بها الأمم المتحدة تحقيقا للسلم والتنمية. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد اهتمامه الشديد بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها وسائر الموظفين الدوليين، الذين يتعين كفالتهم كفاءة تامة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي ببيان رئيس مجلس الأمن S/PRST/1998/28 المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، الذي يؤكد فيه مجلس الأمن في جملة أمور، بوصفه الهيئة التي تضطلع بالمسؤولية الأولى عن السلام والأمن العالميين بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ضرورة تعزيز قدرة أفريقيا على المشاركة النشطة في جميع جوانب عمليات حفظ السلام، بما فيها عناصر الشرطة العسكرية، والعناصر الإنسانية، وغيرها من العناصر المدنية.

ونحن نشجع التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في ميدان حفظ السلام، ولا سيما بناء القدرات، بين الدول الأعضاء، والأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، فضلا عن المنظمات والترتيبات دون الإقليمية في أفريقيا. ونحن مصممون على مواصلة تقديم العون والمساعدة، مع التركيز بصفة خاصة على بناء السلام ومنع النزاعات وإدارتها وحلها. وفي هذا السياق فإننا نعتزم، في جملة أمور، زيادة تطوير آلية التشاور التي أنشأناها مع منظمة الوحدة الأفريقية. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن ترحيبه باعتماد قرار مجلس الأمن ١١٩٧ (١٩٩٨) في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، الذي يرمي إلى دعم المبادرات الإقليمية في أفريقيا وإلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في مجال منع النزاعات وصون السلام.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بما أعرب عنه الأمين العام من أفكار فيما يتعلق بإقامة آلية دولية لمد يد المساعدة إلى الحكومات المضيفة في الحفاظ على أمن وحياد مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم. ونتربح بأعظم درجات الاهتمام النتيجة التي سيسفر عنها الفريق العامل لمجلس الأمن المنشأ عملا بقرار المجلس ١١٧٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٨.

ومن العناصر الأساسية لمنع النزاعات الحيلولة دون تكديس الأسلحة المؤدي لزعزعة الاستقرار. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالجهود الرامية إلى تطبيق وقف اختياري لإنتاج ونقل الأسلحة الصغيرة في غرب أفريقيا ويشجع المبادرات الإقليمية المماثلة. وينبغي أن تشارك جميع الدول الأفريقية في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وينبغي وضع تدابير إضافية لبناء الثقة. وينبغي إقامة تدابير وطنية فعالة لمراقبة نقل الأسلحة التقليدية، ومكافحة الاتجار غير المشروع في السلاح مكافحة حازمة. وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨ مدونة لقواعد السلوك فيما يتعلق بصادرات الأسلحة. ويجب إزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد وحظر استعمالها.

أما الجزاءات، وهي من أدوات المجتمع الدولي التي تستخدم في حالات تهديد السلام والأمن الدوليين، فيفضل أن تستهدف صانعي القرار وينبغي إنفاذها بمزيد من الصرامة من جانب المجتمع الدولي. ونحن نؤيد ضرورة اتخاذ تدابير فعالة لكفالة التنفيذ الكامل لعمليات الحظر على الأسلحة ونرحب في هذا السياق بأحكام قرار مجلس الأمن ١١٩٦ (١٩٩٨) المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

وختاما، نود أن نعلم المجتمع الدولي بأنه من دواعي سرورنا في سياق التعاون الواسع النطاق للاتحاد الأوروبي أن نستضيف في فيينا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ الاجتماع الثالث في سلسلة اجتماعات تعقد على المستوى الوزاري بين الاتحاد والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ونحن نسعى إلى تعزيز حوارنا مع المنظمات دون الإقليمية الأخرى، مثل الهيئة الحكومية الدولية للتنمية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وإضافة إلى ذلك، يقوم الاتحاد الأوروبي حاليا بالإعداد لمؤتمر قمة مع الدول الأفريقية يعقد في عام ٢٠٠٠.

وتقع المسؤولية الأولى عن مستقبل أفريقيا على عاتق الأفريقيين وزعمائهم. والاتحاد الأوروبي ملتزم بمد يد المساعدة لهذه القارة في سعيها إلى تحقيق مستقبل تتمتع فيه بالسلم والرخاء.

(توقيع) ولفغانغ شوسيل

وزير الخارجية الاتحادي للنمسا

رئيس مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي
